الحاضرة الثانية

الخلافة:

وضع الإسلام قواعد نظام سياسي عام للدولة العربية الإسلامية يتضمن نظرية سياسية متكاملة يظهر من خلالها الشكل الذي يرتضيه الإسلام للبناء السياسي الذي تنتظم خلاله أحوال الأمة وشؤونها في المجالات كافة.

وظهرت النظرية السياسية الإسلامية منذ عصر النبوة، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤسساً لدولة الإسلام الأولى في المدينة، تلك الدولة التي وضع لها القواعد الأساسية والتي نجحت في أن تصهر كل الخلافات بين العناصر البشرية المختلفة المكونة للمجتمع المدني، وأن تذيب كل الفوارق بين تلك العناصر حيث سادت الأخوة وعمّ التراحم، وانبثق مجتمع جديد دفعه الإيمان بالإسلام إلى حماية المفاهيم والقيم الجديدة التي نزل بها الروح الأمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وانطلاقاً من أن الإسلام دين ودولة، أقام المسلمون دولتهم في إطاره وتحركوا وفق قواعده وأصوله، وهذا لا يعني بأية حال من الأحوال جمود الفكر السياسي الإسلامي، وإنما يعني أن هناك ضوابط تحكم النظام السياسي الإسلامي أشار إليها القرآن الكريم، وعمل بها السلف عند وضعه لدعامات البناء السياسي للدولة الإسلامية، فقد نص القرآن الكريم على الشورى والالتزام برأي الجماعة، ومن ثم كانت الشورى أصلاً من الأصول الأولى للنظام السياسي في الإسلام، وفي هذا سبق المسلمون كل النظم الديمقراطية الحديثة في الاعتراف بضرورة موافقة الجماعة على اختيار من يقوم على رعاية مصالحها ومن يوكل إليه تدبير أمورها، وهنا تظهر قيمة الإجماع وفاعليته.

وقد اهتم الفقهاء بالحديث عن موضوع النظام السياسي في الإسلام، وأسهبوا وأفاضوا في توضيحه وشرح أسسه وقواعده، وأفردوا له كثيراً من الدراسات وخاصة عن الإمامة وأصولها وتداولها، والإمام واختياره وواجباته والشروط الواجب أن تتوفر فيه، مما يؤكد مرونة الإسلام وسماحته، ويبين دور المفكرين المسلمين في تأصيل النظرية السياسية الإسلامية وشرحها وتبليغها.

كما شهدت العصور الإسلامية مدى اختلاف الفقهاء حول موضوع الإمامة، ودور المتكلمين فيها، حتى أن خلافهم هذا كان أعظم خلاف فكري في الإسلام، وفي هذا يقول الشهرستاني: «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سُلَّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان»⁽¹⁾.

والنظرية السياسية الإسلامية وضعتها المسلمون في حدود الإطار العام الذي رسمه القرآن الكريم، وهي تمثل اجتهاد الأمة الإسلامية في وضع القواعد العامة التي جاء بها الإسلام موضع التنفيذ.

وقد عرّف الماوردي الخلافة بأنها خلافة عن النبوة، في حراسة الدين، وسياسة الدنيا، والواقع أن الخليفة يجمع الصفتين الدينية والسياسية - أو الزمنية - فهو إمام المسلمين في صلاحهم وأميرهم في جهادهم، ورئيسهم في إدارتهم وقضائهم، وبالجملة صاحب الولاية العامة عليهم، يجمع في شخصه

السلطات كلها، ويفوض ما يشاء إلى من يشاء. كما يجمع في شخصه أيضاً صفات الحاكم المسلم العادل الذي يحكم بالشورى ويستظل بأحكام القرآن وسنة النبي صلى الله عليه وسلم ويرعى إدارة تلك النفوس التي بايعته وسلمت له مصالحها العامة⁽ⁱⁱ⁾.

والخلافة أو الإمامة إنما عُرف وجوبها بالشرع؛ لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاته بادروا إلى بيعه أبي بكر، وتسليم النظر في أمورهم إليه، وكذا في كل عصر بعد ذلك، ولم يُترك الناس فوضى في عصر من العصور، واستقر ذلك إجماعاً دالاً على وجوب تنصيب الإمام، وقد ورد في القرآن والحديث كثير من النصوص التي تدعو إلى طاعة أولي الأمر، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} (iii).

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني»^(iv). وقوله: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»^(v)، وغير ذلك من الأحاديث التي وردت في هذا الصدد.

ومن استعراضنا لشروط الخلافة من مواصفاتها التي ذكرها المتقدمون من علماء الأمة والمتأخرون منهم، نستطيع أن نقسمها إلى نوعين:

1 - شروط أساسية لا تجوز الإمامة بغيرها.

2 - شروط مختلف فيها.

الشروط الأساسية المتفق عليها هي:

- 1- الحرية، 2- الذكورة، 3- البلوغ، 4- سلامة العقل، 5- سلامة الحواس والأعضاء، 6-
- العلم بأمور الدين والدنيا، 7- العدالة وتوفرها، سلامة العقيدة وأداء الفرائض، 8- الإسلام وتعظيم شعائره، 9- النسب: أي الانتساب إلى قبيلة قريش.

ويستلزم الشرط الأخير القول: إنَّ جمهور المسلمين قد اشترطوا أن يكون الخليفة من قريش وذلك لعظم فضل قريش، ودليل ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما رُوِيَ عنه في الصحيحين: «الناس تبع لقريش في هذا الشأن، مسلمهم تبع لمسلمهم، وكافرهم تبع لكافرهم». وقوله: «الناس تبع لقريش في الخير والشر»^(vi). وروى البخاري عن معاوية أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله على وجهه ما أقاموا الدين»^(vii). كما رُوِيَ عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثناً»^(viii).

وإذا كانت هذه النصوص تشير إلى فضل قريش، فحسب قريش فضلاً أن منهم النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هل تدل هذه الأدلة على أن الخلافة تكون فيهم، ولا تكون في غيرهم، وأن شرط صحة الولاية أن يكون الخليفة منهم.

انتهى اجتماع سقيفة بني ساعدة بإجماع المؤمنين على اختيار الخليفة من بين المهاجرين من قريش، وذلك بعد خطبة أبي بكر رضي الله عنه، ولم تبث الدعوة إلى أن يكون الخليفة من قريش على نص حديث فقط وإنما بناءً على أمرين، أولهما: أفضلية المهاجرين على الأنصار وذكرهم أولاً في القرآن، وبيان مقامهم في الصبر على البلاء والشدائد في أول الإسلام. وثانيهما: أن قريشاً كانت لها مكانة قبل الإسلام، وعند ظهور الإسلام في البلاد العربية، ولذا قال أبو بكر رضي الله عنه في آخر خطبته: إن العرب لا تدين إلا لهذا الحي من قريش. فهذا النص بلا ريب يبين سبب أفضلية قريش.

وإن الأحاديث التي رُويت في فضل قريش تتجه بلا شك إلى هذا المعنى، ما عدا حديث معاوية فإن له معنى آخر وهو بيان أن الخلافة لمن كان من قريش، وأنه ما من أحد ادعاها إلا كَبَّه الله تعالى إذا كان من غيرهم، ولكن أهدأ إخبار عن الواقع الذي يكون، أم هو أمر وفريضة لا بد من تحقيقها؟ إن الواقع الذي حصل أن الإمامة الحق — كما تتمثل في الخلفاء الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم جميعاً — كانت في قريش، فأولئك الأئمة أعلام الهدى كانوا من قريش، وفوق ذلك فإن الحديث اشترط لكونها فيهم أن يقيموا الدين، ولذا قال: ما أقاموا الدين. فإذا لم يقيموه نزعنا منهم إلى من يقيمه. وبذلك ننتهي إلى أن هذه النصوص من الأخبار والآثار لا تدل دلالة قطعية على أن الإمامة يجب أن تكون من قريش، وأن إمامة غيرهم لا تكون خلافة نبوية، وعلى فرض أن هذه الآثار تدل على طلب النبي صلى الله عليه وسلم أن تكون الإمامة من قريش، فإنها لا تدل على طلب الوجوب بل يصح أن يكون بياناً للأفضلية لا لأصل صحة الخلافة، وإن هذا متعين إذا فرضنا أن الآثار تفيد الطلب، فإنه يكون طلب أفضلية لا طلب صحة، لأنه رُوِيَ في صحيح مسلم عن أبي ذر أنه قال: إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع، وإن كان عبداً مجذع الأطراف. وقد روى البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة»^(ix)، وفي صحيح مسلم عن أم الحصين أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن أمرٌ عليكم عبد مجذع أسود يقودكم بكتاب الله تعالى فاسمعوا وأطيعوا»^(x).

فيجمع هذه النصوص إلى حديث: إن هذا الأمر في قريش؛ نتبين أن النصوص في مجموعها لا تستلزم أن تكون الإمامة في قريش وأنه لا تصح ولاية غيرهم بل إن ولاية غيرهم صحيحة بلا شك، ويكون حديث الأمر في قريش من قبيل الإخبار بالغيب كقول النبي: صلى الله عليه وسلم «الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تكون ملكاً»^(xi)، أو يكون من قبيل الأفضلية لا الصحة.

بقي قول أبي بكر والصحابة معه، فنقول إنه معلل بالتقوى في قريش وشوكتهم، فإذا تحققنا في غيرهم، ولم يكن فيهم فإنه بمقتضى منطق الصديق الذي وافقه عليه الصحابة تكون الولاية في غيرهم، لأنه إذا كانت القوة والمنعة والتقوى هي المناط فإن الخلافة تكون حيثما تكون هذه المعاني. الشروط المختلف فيها:

1- العلم بمسائل الدين وأصوله وفروعه جميعها، فلم يشترط أكثر المسلمين هذا الشرط، بل اكتفوا بأن يكون الحاكم عالماً بما يُسهَّل له القيام بمهمته. 2- العصمة من الذنوب والآثام، ولم يوافق على هذا الشرط سائر المسلمين لأن العصمة للرسول صلى الله عليه وسلم، ولا يمكن أن يكون البشر معصومين عن الأخطاء والذنوب.

ويتم عقد الخلافة بطرق ثلاث، هي: الاختيار، العهد، الشورى. وبعد ذلك تُدعى الأمة إلى البيعة العامة.

الاختيار: يجتمع عدد من أصحاب الرأي، يسمون أهل الاختيار أو أهل الحل والعقد ويدرسون أحوال الرجال الذين تتوفر فيهم شروط الإمامة وتجتمع لهم في صدور الأمة المحبة والتوقير، ويختارون

أصلحهم، ويعرضون عليه الإمامة، فإن قبلها بايعوه بالإمامة، ودعوا الناس إلى بيعته. وبهذا الأسلوب تم اختيار أول الخلفاء الراشدين الخليفة أبي بكر الصديق، وآخرهم علي بن أبي طالب. العهد: يعهد الخليفة قبل موته إلى رجل ما بالخلافة، وأول من فعل ذلك أبو بكر، فقد اختار للمسلمين عمر بن الخطاب خليفته، وكتب بذلك كتاباً، ثم كان كل خليفة بعد الخلفاء الراشدين يختار في حياته، الخليفة بعده، وربما سُمّوه: ولي العهد وهو في الأغلب ولده أو أقرب أقربائه. الشورى: يسمي الخليفة عدداً من الرجال الذين يُرجى أن يكون الخليفة واحداً منهم، ويأمرهم بأن يجتمعوا بعد وفاته، ويتفقوا على اختيار أحدهم للخلافة ثم يعرضوا اسمه على الأمة^(xii) لتبايعه بعدهم، وهي مؤتلفة لأهلها إنما كانت تختلف بسببهم، فإذا اتفقوا اتفقت.

هذه الطريقة اتبعها عمر رضي الله عنه، في اختيار خليفته، ولكن لم يكتب لهذه الطريقة الاستمرار، فإن أحداً من الخلفاء لم يلجأ إليها بعد عمر، على أن أية طريقة من الطرق المستحدثة التي استحسنتها الناس لاختيار خليفتهم أو رئيسهم لا تعارض الدين، ما دامت تنبثق من إحدى الطرق الثلاث التي وردت آنفاً.

البيعة العامة: وهي العهد والطاعة، كان المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكروه. وكانوا إذا بايعوا الأمير جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد، وتم ذلك عندما كان عدد الناس محدوداً وقليلًا، بينما الآن فقد تتحقق المبايعه عن طريق أية وسيلة توصل الرأي بالموافقة للجهات المختصة، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري، فسمي بيعة، ومتى تعين الخليفة، بالعهد أو الشورى أو الاختيار، دعيت الأمة إلى البيعة له، واتفق الفقهاء على أن البيعة فرض كفاية، إذا قام بها قوم سقطت عن الآخرين، وبخاصة إذا قام بهذا الأمر علماء الأمة وأغلب وجوهها وأشرافها أو الأعضاء المنتخبون من قبل الناس وبهذا تسقط الفرضية بالمبايعه باليد عن بقية الأمة.

وأما مهام الخليفة فإنه يتطلب منه العمل بكل الطاقة والإخلاص على: 1 - حفظ الدين والجهاد في سبيله. 2 - إقامة الحدود والقضاء بين الناس: السلطة القضائية. 3 - حفظ الأمن والدفاع عن الثغور. 4 - جباية الأموال وإنفاقها 5 - تسمية الموظفين. 6 - الإشراف على سياسة الدولة وأعمالها التي تتعلق بأمر حراسة الدين وسياسة الدنيا.

كان رئيس الدولة الإسلامية ينعت بألقاب الخلافة فيسمى خليفة؛ وأول من لُقّب به أبو بكر الصديق، وأميراً للمؤمنين؛ وأول من لُقّب به عمر بن الخطاب، وإماماً؛ وأول من لُقّب به علي بن أبي طالب. وقد استحدث الخلفاء العباسيون لقباً خاصاً بكل واحد منهم، فتلقبوا بالسفاح والمنصور والهادي والرشيد

وكما كان للخليفة لقب مخصوص، فقد كان له خاتم مخصوص وثياب مخصوصة ورايات ونحو ذلك مما تعارف الناس على تسميته شعار الخلافة^(xiii).

النظام المالي:

وُضعت أسس النظام المالي الإسلامي وتقررت قواعده في عصر النبوة، وهي الأسس التي بني عليها

نظام الخراج كله، وهذه الأسس تقوم على أحكام الكتاب وعلى ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسلمين، فقد وضع القرآن الكريم الأسس العامة أو النظرية العامة للنظام المالي الإسلامي، فحدد الزكاة والصدقات والجزية ووضح توزيع الغنيمة والفيء على المسلمين. وطبق الرسول صلى الله عليه وسلم القوانين القرآنية المتعلقة بالزكاة والغنيمة والجزية.

بدأ النظام المالي مع بداية الدولة الإسلامية الناشئة في المدينة، حيث أذاب الإسلام الفوارق بين طبقات الأمة، واستطاع الرسول صلى الله عليه وسلم أن يوجه ثروة المسلمين في المدينة على بساطتها في ذلك الوقت لخدمة الأمة ولصالح الدولة الناشئة التي كان حتماً عليها أن تثبت وجودها المادي سياسياً واقتصادياً بعد أن أثبتت وجودها الروحي والمعنوي، وكان عليها أيضاً أن تجابه التحديات المختلفة ومن أهمها التحديات الاقتصادية.

ويرتكز النظام المالي في عهد النبوة على الزكاة والغنيمة والفيء مما فتح الله على المسلمين من أرض، والجزية من أهل الذمة. ثم بدأت الدولة الإسلامية في الاتساع على عهد الخلفاء الراشدين الذين خرجوا بالإسلام إلى أقاليم الدولة البيزنطية والدولة الفارسية، وبعد أن تم النصر على تلك الأقاليم، وجَّي خراجها زاد دخل الدولة الإسلامية واحتاج بالضرورة إلى تنظيم جديد يتماشى مع ما طرأ من تطورات على النظام الإسلامية كلها.

واستمرت تلك الأسس في عهد الأمويين كقواعد للنظام المالي الإسلامي، إلا أنهم أضافوا إليها ما حتمته عليهم ظروفهم السياسية والاقتصادية من تعديلات. ومع الاستقرار السياسي يأتي الرخاء الاقتصادي، وقد اهتم الأمويون بأمر الخراج وبنماء موارد الدولة الإسلامية لمواجهة الأعباء الجديدة والتطورات الجديدة التي دخلت على نواحي الحياة كلها.

كما اهتم الأمويون باستصلاح الأراضي الزراعية حتى يزيد الإنتاج، وبالتالي يزيد الخراج وينمو دخل الدولة.

كذلك اهتموا بعمال الخراج، فمن المعروف أن معاوية فصل ولاية الخراج عن الولاية العامة وخاصة فيما يتعلق بالعراق حتى يضمن أن يصله خراج الإقليم كاملاً.

ثم ورث العباسيون دولة مترامية الأطراف تضم أقاليم كثيرة، وكان لا بد من تنظيم جباية خراج أراضيها وجزية من تجب عليهم الجزية، ذلك أن النظام الجديد يحتاج إلى أموال ضخمة لإرساء دعائمها، ومن ثم كان لا بد من التشديد في الحصول على دخل يتناسب مع مطالب الإنفاق. وكان العباسيون قد غنموا قطائع الأمويين وممتلكاتهم وكانت كثيرة، وأصبحت تسمى ضياع الخلافة، وازدادت ضياع الخلافة باهتمامهم بإحياء الأرض الموات وغير ذلك كالإلجاء أو الشراء. فالتزامات العباسيين كانت كبيرة، فكان عليهم مكافأة أنصارهم بسخاء مقابل ما قدموا من خدمات في إقامة الدولة الجديدة والتمكين لها، كما كان لا بد من إرضاء سكان الأقاليم الذين ساندوا وأيدوا الدعوة الجديدة، هذا بالإضافة إلى ضرورة ترضية الأجناد والإنفاق عليها بسخاء، فهم عضد الدولة وساعدها الأيمن ويأتي ذلك في المقام الأول بالنسبة للدولة الجديدة^(xiv).

ثامناً _ النظم الاجتماعية:

أتى الإسلام بنظم اجتماعية ليبي مجتمعاً متحرراً من العبودية إلا لله وحده، ومن الخوف إلا لذاته سبحانه وتعالى. ومن ثم تختلف البنية الاجتماعية للمجتمع الإسلامي عن غيره من المجتمعات من حيث القيم والمفاهيم التي يقوم عليها هذا المجتمع.

إن مجتمع السادة والعبيد الذي عرفته مكة ومعها شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام كان قد وصل إلى مستوى من الفساد والانحلال بدرجة لم يقو معها على الصمود أمام المد الجديد الذي جاء به الإسلام، وكان حتمياً أن تنهار هذه الأوضاع وتتوارى معها نظمها السياسية والاقتصادية، وتتخلص بالضرورة نظمها الاجتماعية.

والإسلام حين جاء بنظمه وتشريعاته الاجتماعية أراد أن يؤسس مجتمعاً جديداً يستطيع تحمل عبء المسؤولية التي تتطلبها الدعوة، وقد بدأ الرسول صلى الله عليه وسلم يطبق النظم الجديدة متتداً، فكان لابد لتلك النظم أن تلتقي مع نظم اجتماعية متوارثة عرفها العرب وتأصلت تطبيقاً في شبه الجزيرة العربية. وتتجلى عبقرية الإسلام في نظريته الاجتماعية التي نجحت في مواجهة تلك النظم والأعراف والتقاليد المتوارثة، فعدلت وغيرت إلى أن أزالته نهائياً ما لم يتوافق مع أنظمة الإسلام، ليرتفع نهائياً ما نزل به الشرع الحنيف ولتطهير مجتمع شبه الجزيرة العربية من الفساد الذي استشرى بنيانه، وترسيخ الدعائم الاجتماعية الجديدة في جذور الأمة الإسلامية.

وتقوم النظرية الاجتماعية الإسلامية على أساس ينظم العلاقة بين الفرد والدولة بما يكفل العدالة الاجتماعية، وبما يضمن صالح الفرد وصالح الجماعة، وهي في تنظيم العلاقة تبدأ بالفرد كونه عضواً في الأمة الإسلامية، فتحترم عقله وتقدر الجوانب المادية والروحية له، ومن ثم تضع الضمانات التي يتسق بها البناء الاجتماعي للأمة الإسلامية.

وقد طبّق الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك منذ دخل المدينة المنورة، فأرسي دعائم البناء الاجتماعي بأن أعلن أول دستور سياسي اجتماعي، بل يمكن القول: إنه أعلن أول دستور أخلاقي مثلته الصحيفة التي نظمت في تناسق المجتمع الجديد وتكامله في المدينة ليكون أصلاً للمجتمع الإسلامي الكبير.

لم ينظر الإسلام إلى العناصر البشرية في المدينة نظرة عنصرية، وهذا ينطبق على العناصر البشرية الداخلة في الإسلام جميعاً، ومن هنا كانت الأخوة الدينية التي لا مكان فيها للون أو جنس، بل الفيصل فيها هو العقيدة انطلاقاً من المعنى العام الذي تتضمنه الآية الكريمة: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} (XV).

وأقرّ الرسول صلى الله عليه وسلم المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار في المدينة المنورة، لتقوم الأمة الإسلامية في أروع اتحاد وتناسق يمكن أن يوجده نظام اجتماعي، حلّت فيه الأخوة مكان العصبية القبلية، وتلاشت الأنساب والصلوات جميعاً إلا صلة واحدة هي صلة الدين الواحد والعقيدة الواحدة. وازدادت الأخوة الإسلامية في المدينة قوة وصلابة حتى كان المسلم يرث أخاه المسلم إلى أن نسخ القرآن الكريم ذلك. بل إن الأنصار رحمهم الله كانوا يفضلون إخوانهم المهاجرين على أنفسهم، وقد أشاد القرآن الكريم بموافقهم الجليلة مسجلاً لهم فضلهم في آية من آياته: {يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ} (XVI).

وقد كانت هذه الأمة تسير في وحدة كاملة وراء رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى أكتافهم — وبقوة صمودهم وصلابة عودهم وعمق إيمانهم ورسوخ عقيدتهم — أقاموا دولة الإسلام، ونصروا الله ورسوله فنصرهم الله وحقق بهم وعلى أيديهم أمجاد الدين الباقي دائماً.

كما كان التكامل الاجتماعي واحداً من الأسس التي أوجدها القرآن الكريم وجعله حقاً من حقوق فقراء المسلمين على أغنيائهم. فشرع الزكاة عبادة على المسلمين، وتطهيراً وتركياً لنفوسهم وأموالهم، ولتكون فيها صلة مستمرة بين أفراد الأمة، يظهر فيها شعور التكامل والتضامن والتعاون تأكيداً لتماسك أفراد الأمة التي وصفها رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنها كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً.

وتتضح عناية الإسلام الحقيقية بالمجتمع، كما تظهر أهمية النظرية الاجتماعية في الإسلام، من اهتمامه بالأسرة كونها اللبنة الأساسية في بناء المجتمع، ومن ثم جعل الإسلام الزواج أصلاً للأسرة لتنظيم بل تنضبط من خلاله فطرة الإنسان ليسمو بذلك على سائر المخلوقات ولتحقق له التوازن الاجتماعي والنفسي، وبالأسرة يتحقق للجنس البشري البقاء والاستمرارية ومن هنا كان القانون الاجتماعي في القرآن الكريم مؤكداً لهذا: {وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبَالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ} (xvii)(xviii).

تاسعاً _ النظم الاقتصادية:

إن علماء الاقتصاد المعاصر يضغطون الضغط كله على الاتجاه المادي في اقتصادهم، إما بطريق مباشر كما فعل ماركس، أو بطريق غير مباشر كما فعلت الرأسمالية، أما حضارة الإسلام فإنها تعمل على إيجاد التوازن بين الاتجاهين المادي والروحي في طبيعة الإنسان، فالاقتصاد الإسلامي مجموعة من الأصول العامة مستخرجة من القرآن الكريم والسنة النبوية في أسس عامة هي الفصل بين الخير والشر، وهي قابلة للبناء عليها بما يسد مطالب كل بيئة وكل عصر على نحو يعصم المجتمع من الانهيار ومن الحيرة بين المذاهب المضطربة والأهواء الجاحمة.

وهو اقتصاد يعترف بحق المالك في الانتفاع بملكه وحق التصرف فيه طوال حياته وبعد مماته، أما النظم الشيوعية فإنها لا تعترف بالملكية الخاصة لمصادر الإنتاج، فتعارض مع غريزة الإنسان الفطرية في حب التملك، وتتجاهل حافزاً أساسياً في توجيه النشاط الاقتصادي.

وتبيح الرأسمالية للمالك السلطان المطلق فيما يملك بغير أي قيد عليه، فيما يفرض الإسلام طائفة من التكاليف والالتزامات على المالك لمصلحة المجتمع.

ولا نستطيع أن نتحدث عن الاقتصاد الإسلامي في هذا المقام، فهذا يحتاج منا إلى مجلدات، وإنما نعطي صوراً توضح بعض معالمه الرشيدة، فالزكاة مثلاً فريضة مالية في الإسلام وركن أساسي من الأركان الخمسة للإسلام، ولكن ما فوائدها، إنها تسهم في الحد من التضخم لامتصاص فائض الطلب، وتسهم في مجال توزيع الدخل والثروة في دعمها للفئات الفقيرة وتخفيف معاناتهم، فهي تؤخذ من الأغنياء وتُرد على الفقراء، وهذا ما يساعد على عدم ازدياد معدل الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى انهيار الدولة لو حدث.

وإذا علمنا أن الإسلام يحرم الاكتناز، فمعنى ذلك أن ما يتم ادخاره يلزم توجيهه إلى الاستثمار، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ^(xix)»، ولم يكتف الإسلام بهذا التهديد بل طلب من أصحاب الثروات النقدية دفع 2,5% سنوياً على ثرواتهم لتحريكها، ومن هنا أوصى صلى الله عليه وسلم باستثمار مال اليتيم وعدم تجميده حتى لا تأكله الصدقة، حيث قال «اتجروا بأموال اليتامى لا تأكلها الزكاة». وإن من شأن حصيلة الزكاة دعم الاستثمار من ناحية أخرى، لأن بين مصارف الزكاة سداد ديون الغارمين أي المدينين، ومعنى ذلك أن بيت المال يضمن للدائن وفاء دينه، وفي هذا دعم للائتمان، لأن المقرض سوف يطمئن إلى أنه إذا عجز عن سداد دينه فإن المجتمع ممثلاً بالدولة سوف يؤدي عنه دينه. وبذلك يتجنب الإفلاس وما يؤدي إليه من حرمانه من المساهمة في النشاط الاقتصادي، وكذلك المقرض إذا اطمأن إلى سداد دينه، فإنه لا يحجم عن الإقراض.

وبما أن الاقتصاد هو أحد الأركان في كل حضارة، وبما أن أي خلل فيه يؤدي إلى أزمات ونقولات اجتماعية خاطئة، فقد أقامه الإسلام على أصلين:

- الاعتراف بمواهب الفرد وحقه في ثمرات كفاحه.
- حق المجتمع فيما يكسبه الفرد والتكافل بين أبنائه.

وبذلك فقد أقام الإسلام الاقتصاد على منهج الحق والعدل والفضيلة، وعندما علم المسلمون أن المال مال الله وأنهم مستخلفون فيه لينظر صاحبه الحقيقي وهو الله ماذا وكيف يفعلون به، عرفوا أنه سبحانه حدد لهم هذه الأسس لتسعدهم:

- أقر الملكية الفردية وحماها، لكنه قيدها بأمرين: الحلال وما أوجبه من حق في المال، والحرام وما حرم به كل كسب وكل معاملة في محرم.
- أوجب في المال حقوقاً أدناها الزكاة التي جعلها ركناً من أركان الإسلام، وكذلك حرم حبس المال وكثره حتى لا يكون دولة بين الأغنياء.
- أحاط هذا النظام بمنهج كامل في التربية والسلوك.

ومن جانب آخر قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ^(xx)».

لقد قرّر الإسلام هذا الحق من قبل أن تتعدد الحياة وتنشأ المصانع الضخمة وتبرز مشاكل العمال، وقبل أن تعرف عقود الإذعان؛ أي: العقود المحرفة التي يفرض شروطها، ويملها صاحب العمل على العامل مستغلاً حاجته وفقرة، فجعل الإسلام صاحب الحق في إملاء هذه الشروط العامل الضعيف.

لقد قام مصرف من أكبر المصارف السويسرية (يونيون بازيك أوف سويتز لاند) بالاعتماد على الأسس المصرفية الإسلامية في تقديم خدماته المصرفية، مما أُلجأ صندوق النقد الدولي إلى دراسة جديدة

أكدت أن النظام المصرفي الإسلامي هو النظام الأكثر استقراراً من بقية الأنظمة، ذلك أن نظام الفائدة المصرفية المفتوحة على الأسس الإسلامية أكثر استيعاباً للصدمات المالية، فالقيمة الحقيقية لموجودات المصرف والتزاماته تظلان دون تغيير، أما في النظام الربوي فإن أي هبوط في قيمة الموجودات في مواجهة قيمة اسمية ثابتة للتزامات يوجد حالة من عدم التوازن بين الموجودات الحقيقية والالتزامات القانونية، مما يزعزع الاستقرار في النظام المصرفي.

وفي ظل كل هذا النظام الاقتصادي جعل الإسلام العلاقة علاقة اجتماعية سليمة قائمة على التواد والتعاطف والتراحم، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} (xxi)، وقوله صلى الله عليه وسلم: (مثل المؤمنين في توادهم.....).

إن مفهوم العبادة في الإسلام لا يقتصر على حرفة الشعائر الإسلامية، وإنما يتعدى ذلك ليكون نظاماً شاملاً ومتكاملاً يعالج شؤون الحياة جميعها، ويتدخل في كافة المجالات التي هي ضرورية للحياة، ويضع الحلول المناسبة التي تعين الإنسان في تحقيق قيم العدل والمساواة التي هي من أساسيات البناء الحضاري لأي مجتمع يستثمر هذه القيم من أجل فاعلية حركة الإنسان الحضارية. ويشترك علم الاقتصاد مع العلوم الأخرى من وجهة النظر الإسلامية بحركته بين مجالين اثنين، الأول: هو المبادئ الأساسية والقواعد الرئيسة التي أصلها الشارع الحكيم في الكتاب المبين، وينتهي السنة الشريفة.

والثاني: هو ما تضمنه عموم قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «أنتم أعلم بأمر دينكم» كما مر معنا سابقاً. وتقع في هذا الإطار العلوم الاقتصادية الدنيوية، والمقصود بها تلك الناحية الفنية في الاقتصاد والتي تنمو وتتطور مع العلم والتقنية الحديثة، وفي هذا الإطار تتحقق الحكمة، التي هي ضالة المؤمن، وحيث وجدها فهو أولى بها.

هذا التوضيح يطرح بوضوح الفارق الرئيس بين مجالي الاقتصاد، حيث إن جوهر الأسس والمبادئ الاقتصادية في الإسلام ثابت لا يتغير، ويطراً التبديل والتغيير على الشكل والعرض، بما يناسب أساليب الناس واحتياجاتهم باختلاف الأزمنة والأمكنة.

فالإقتصاد الإسلامي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدين الإسلام عقيدة وشريعة، حيث لا يستطيع الدارس للمفهوم الإسلامي الخاص بالجوانب الاقتصادية أن يدرسه مستقلاً عن عقيدة الإسلام وشريعته؛ ذلك لأن النظام الاقتصادي الإسلامي جزء من الشريعة، ويرتبط معاً بالعقيدة الإسلامية ارتباطاً بيناً، ويبدو ذلك أكثر ما يبدو كمثال في خاصية الحلال والحرام التي تميز الشخصية المسلمة في حركتها الحياتية عند إقدام المسلم على التعامل في محيط الحياة اليومية.

وربط الفكر الاقتصادي الإسلامي بالعقيدة يعطيه تابعاً تعبدياً؛ ذلك أن أي عمل يقوم به المسلم — اقتصادياً أو غير اقتصادي — يتحول إلى عبادة يثاب عليها، شرط توفر النية والتوجه بهذا العمل ابتغاء مرضاة الله تعالى، وهذا ما يؤكد الحديث النبوي في قول الرسول صلى الله عليه وسلم إلى سعد بن أبي

وقاص رضي الله عنه: «إِنَّكَ لَنْ تَنْفِقَ نَفَقَةَ تَبْتَغِي بِهَا وَجَهَ اللَّهُ إِلَّا أُجِرَتْ عَلَيْهَا حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِيَّ امْرَأَتِكَ».

ويرتبط الفكر الاقتصادي الإسلامي بالأخلاق أيضاً، فلا يوجد في الإسلام نظام عملي وحده ونظام أخلاقي وحده، وإنما هما يؤلفان نشاط الإنسان، والاقتصاد الإسلامي لا يقوم بغير أخلاقه، فلا يجوز مثلاً لصاحب المال أن يستعمل ماله على نحو يلحق الضرر بمال الغير أو يلحق الضرر بمصلحة الجماعة، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: «لا ضرر ولا ضرار».

ويرتبط الاقتصاد الإسلامي بالواقعية، فالإسلام يستشرف في قوانينه ونظمه غايات وأهدافاً تتسق مع واقع الإنسان اتساقاً كاملاً بلا شذوذ ولا انحراف، فهي تطابق طبيعته، وتوافق نوازعه وخصائصه العامة، وكمثال على ذلك حد السرقة في الإسلام، فعندما يتوفر للفرد العمل ولقمة العيش والسكن وغير ذلك من الضروريات، ويكون المجتمع مسؤولاً عقائدياً وتنظيماً عن ذلك، ثم ترتكب جريمة السرقة، فإنها عندئذ تمثل مرضاً اجتماعياً خطيراً ينبغي أن يؤخذ بالشدة حزماً وأمناً، وأما إن حدث طارئ أو خلل فالأمر سيختلف، وهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أدرك أن حكم الله هو إيقاف حد السرقة في عام الرمادة.

وفي نظام التملك، لا يتفق المنهج الإسلامي مع الرأسمالية، ولا مع غيرها؛ بل إنه يقرر الأشكال المختلفة للملكية في وقت واحد، فيضع بذلك مبدأ الملكية المزدوجة بدلاً عن مبدأ الملكية ذات الشكل الواحد، إذ يؤمن بالملكية الخاصة والملكية العامة وملكية الدولة.

وبالإجمال، فإن أهم ميزات نظام التملك في الإسلام، هي الآتي:

— لا يسمح الاقتصاد الإسلامي لرأس المال أن يستغل البشر، بحيث يبقى دائماً راجعاً دون استعداد لتحمل الخسارة، ويظهر ذلك من تحريم الربا.

— لا يسمح بالتلاعب في الحياة الاقتصادية بواسطة الاحتكارات والاتفاقات التي تضر بالعامة.

— يفتت الثروات الضخمة عن طريق تحديده طرق التملك المشروع، وتقييده طرق التملك غير المشروع، وجعل الملك يؤول إلى أيدٍ كثيرة بواسطة نظام الإرث وما رافقه.

— يوجه طاقات الأفراد جميعاً نحو الإنتاج؛ لأنه لا يسمح لأحد أن يكسب عن طريق لا يعطي إنتاجاً حقيقياً كالقمار واليانصيب.

— يجعل المال كثيراً بيد كل فئات الأمة، بحيث تبقى الحركة الاقتصادية نشيطة بشكل دائم بواسطة نظام الزكاة وتوزيع الفائض في بيت مال الأمة^(xxii).